S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/25991
23 June 1993

ORIGINAL: ARABIC

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن
من الممثل الدائم للأردن لدى الأمم المتحدة

بصفتي رئيسا للمجموعة العربية خلال شهر حزيران/يونيه الجاري، أتشرف بأن أرفق مع هذا قرار مجلس جامعة الدول العربية رقم ٥٢٧٢ الصادر في دورته العادية (٩٩) بشأن الجولان العربي السوري المحتل.

الرجاء التكرم بتوزيع هذه الرسالة والقرار المرفق بها كوثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) عدنان أبو عودة
السفير
المندوب الدائم للمملكة الأردنية الهاشمية
لدى الأمم المتحدة
رئيس المجموعة العربية

مرفق

الجولان العربي السوري المحتل

إن مجلس الجامعة،

بعد إطلاعه:

- على مذكرة الأمانة العامة،

- وعلى توصية لجنة الشؤون السياسية،

- وإذ يتابع بمزيد القلق والانشغال استمرار الاحتلال الاسرائيلي للجولان العربي السوري وإصرار اسرائيل على رفضها تطبيق قرارات الشرعية الدولية وعدم رضوخها لإرادة المجتمع الدولي التي تعتبر احتلال اسرائيل وقرار ضمها للجولان العربي السوري لاغيا وباطلا وليس له أي مفعول قانوني،

- وبعد أن تدارس الوضع في الجولان العربي السوري المحتل في ضوء ممارسات سلطات الاحتلال الاسرائيلية المخالفة لميثاق الأمم المتحدة والاتفاقيات الدولية والشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة،

- وبعد أن استذكر قراراته السابقة والقرارات الدولية التي تؤكد عدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة.

يقـــرر:

١ - التأكيد مجددا على قراره رقم ٤١٢٦ بتاريخ ١٩٨٢/٢/١٣ وقراراته اللاحقة وآخرها قراره ٥٢١٧ بتاريخ ١٩٩٢/٩/١٣ برفض كل ما اتخذته وتتخذه سلطات الاحتلال الاسرائيلي من إجراءات تهدف إلى تغيير الوضع القانوني والطبيعي والديموغرافي للجولان العربي السوري المحتل، واعتبار الإجراءات الاسرائيلية لتطبيق ولايتها عليه غير قانونية ولاغية وباطلة، وتشكل خرقا للاتفاقيات الدولية ولميثاق الأمم المتحدة وقراراتها، ولا سيما قرار مجلس الأمن رقم ٤٩٧ لعام ١٩٨١، وقرار الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين رقم ٦٣ بتاريخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، والذي أكد على أن قرار اسرائيل في ١٩٨١/١٢/١٤،

بضم الجولان العربي السوري المحتل غير قانوني ولاغ وباطل، واعتبار قرار الكنيست بتاريخ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ بهذا الشأن لاغيا وباطلا وغير ذي أثر قانوني.

٢ - مطالبة مجلس الأمن بتحمل مسؤولياته في إلزام اسرائيل بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية التي تدعو إلى الانسحاب الكامل من الجولان العربي السوري المحتل ومساندة الحكومة السورية في جهودها الرامية إلى وضع هذه القرارات موضع التنفيذ.

٣ - دعم صمود المواطنين العرب السوريين، والوقوف إلى جانبهم في تصديهم للاحتلال الاسرائيلي وممارساته القمعية، وإصرارهم على التمسك بأرضهم وهويتهم العربية السورية، والتأكيد على تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ على مواطني الجولان العربي السوري المحتل.

٤ - دعوة المجتمع الدولي والولايات المتحدة بشكل خاص إلى حمل اسرائيل على تطبيق قرارات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية المتعلقة بالانسحاب التام من الجولان والأراضي العربية المحتلة.

- - - - -